



المجموعات الأربعة للنسب المالية

المجموعات الأربعة للنسب المالية

تُقسم أدوات وأساليب وطرق التحليل المالي حسب هذا التقسيم إلى فقط النسب المالية.

النسب المالية Ratios Financial:

طبقاً إلى هذا التصنيف فإن النسب المالية تنقسم إلى أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: نسب السيولة (Ratios Liquidity):

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب هي الآتي [1]:

نسبة التداول: [2] Ratio Current

وهذه النسبة تسمى أيضاً بنسبة السيولة العادية. ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته.

السيولة العادية = (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات قصيرة الأجل) للمتداولة = مرة

أهل الخبرة [3] يعطون قيمة معيارية لهذه النسبة وينبغي أن لا تهبط عن هذه القيمة، حيث أن النسبة المقبولة هي (1:2) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. لكن هذه النسبة أو هذا النوع من نسب السيولة يتعرض إلى انتقادات منها أن نسبة التداول لا تعطي نسبة السيولة الصحيحة باعتبار أن الموجودات المتداولة (وهي بسط النسبة) تتكون من فقرات متعددة منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عن السيولة، بل يصعب أحياناً تحويله إلى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي، لذا اقتضت الضرورة إلى استخدام نسب أخرى من السيولة والتي تستبعد مثل هذه الفقرات البعيدة عن السيولة.

نسبة السيولة السريعة: [4] Ratio Quick:

السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الالتزامات قصيرة الأجل = مرة

وهناك بعض المختصين [5] من يطرح أوراق الدفع إضافة إلى المخزون السلعي فتكون المعادلة كالآتي:

السيولة السريعة = [الأصول المتداولة - (المخزون السلعي + أ.د.)] ÷ الالتزامات قصيرة الأجل = مرة

حيث أن: أ.د = أوراق الدفع

والنسبة المقبولة هنا هي [6] (1:1) أما سبب إبعاد المخزون السلعي باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله بمدة قصيرة سيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد.

في حين أن بعض المختصين [7] يعتقد بان هذا التصرف غير عملي إن لم يكن خاطئ قبل فحص معدل دوران المخزون السلعي فعندما يكون معدل دوران المخزون جيدا فليس هناك عبء من استبعاد هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة ناهيك عن أن عملية تحليل السيولة بهذه الصورة يكون غير واقعي ولا تعكس واقع المشروع المالي.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متوسط الخصوم المتداولة [8]:

وهذه النسبة من النسب المتشددة حيث أنها تستبعد كل البنود الغير نقدية وتبقي فقط على البنود النقدية وما بحكمها ويكون شكل النسبة كالآتي:

نسبة التدفقات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط الخصوم المتداولة = مرة

حيث أن: متوسط الخصوم المتداولة = (الخصوم المتداولة أول المدة + الخصوم المتداولة آخر المدة) / 2 .

في حين أن البعض يطلق على هذه النسبة بنسبة السيولة الفورية أو القطعية.

السيولة الفورية "القطعية" [9] = (النقدية ÷ الالتزامات قصيرة الأجل) = مرة

إلا أن هذه النسبة حسب وجهة نظر الباحث المتواضعة غير معقولة وهي تجافي الواقع العملي حيث أن اغلب المختصين في الإدارة المالية والاقتصاديين [10] يعتبرون أن بقاء مبالغ كبيرة في النقدية يعتبر تعطيل لموارد المشروع لان بقاء النقود معطلة لها كلفة لا يستهان بها تسمى كلفة الفرصة البديلة لرأس المال. وبالتالي فان بقاء هذه النقود معطلة دون استثمار يمثل خسارة للمشروع وكان بالإمكان استثمارها وفي أسوأ الحالات يمكن اخذ فائدة عليها إذا ما وضعت في البنوك.

لذا ينبغي أن تكون هناك عملية موازنة بين السيولة والمخاطرة ويقصد بالمخاطرة هنا العسر المالي الذي يواجهه المشروع أثناء تأدية التزاماته المستحقة. من جهة أخرى لا توجد أو لم يعط المختصون المقدار المقبول لهذه النسبة أي نسبة السيولة الفورية.

تجدر الإشارة إلى أن نسب السيولة تدعى بنسب تحليل المركز المالي القصير الأجل. أما المركز المالي الطويل الأجل فتستخدم العلاقة بين الأصول الثابتة والالتزامات الطويلة الأجل. ومن جهة أخرى فان نسب السيولة مفيدة للإدارة من ناحية معرفة موقفها المالي لأبعاد أي مخاطر تهدد المنظمة من ناحية مرور المشروع بضائقة مالية ومن ثم قد تكون هناك مضاعفات خطيرة على المشروع تؤدي بالمستقبل إلى إعلان إفلاسه. إذا هذه النسب تمثل دور رقابي جيد بيد الإدارة.

المجموعة الثانية: نسب الرفع المالي والمقدرة على الوفاء بعبء الديون أو نسب المديونية [11] Ration Debt:

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة طبعا للإدارة، حيث أن هذه النسب تُظهر مدى مساهمة الديون - سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل - في تمويل أصول المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك

نسبة القروض أو الديون الخارجية . ومن هذه النسب الآتي [12]:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (معدل نسبة المديونية أو الاقتراض) [13]:

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المنشأة، طبعاً كلما تدّنت هذه النسبة كلما دلّ على أن المنشأة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح. إن كبر هذه النسبة غير مرغوب باعتبار أن المنشأة ستتحمل فوائد وأقساط كبيرة على القروض التي حصلت عليها، بالإضافة إلى أن كبر نسبة الديون ستؤدي إلى ارتهاق قرار الإدارة للجهات المقرضة. لكن هناك استثناءات [14]، فمن هذه الاستثناءات هي عندما يكون هناك تضخم فيحذر أن يكون التمويل عن طريق الاقتراض بدلاً من أن يكون التمويل من الأسهم، والسبب في ذلك يعود إلى أن الضريبة التي ستُدفع ستكون أقل وذلك لأن فوائد القروض ستُقتطع من الضريبة، كذلك فإن الأموال التي ستُقترض ستكون قيمتها أعلى في بداية الاقتراض وستكون أقل قيمتها عند التسديد، لذا فعلى المحلل المالي أن ينتبه إلى هذا الجانب وينبغي أن يحسب هذه الأمور وهل أن الإدارة أخذت هذه المسألة بنظر الاعتبار أم لا، لذا فعلى المحلل أن يعرف الظروف العامة التي تعمل فيها المنشأة من أجل أن يكون تحليله دقيقاً، وبالتالي سيكون تحليله أيضاً ذو قيمة من الناحية الفنية. وهذه الأدوات من أدوات الرقابة على الأداء والتي لا تستطيع الأنواع الأخرى من الرقابة كشفها.

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = [(المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل) * 100 / إجمالي الأصول] %

يذكر انه كلما زادت النسبة كلما قلّت قدرة المنشأة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية [15]:

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المنشأة على التمويل من مصادرها الذاتية. تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = [الديون (خصوم متداولة وطويلة الأجل) * 100 / حقوق الملكية (راس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)] %

معدل تغطية الفوائد [16]:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيراً كلما دلّ على أن المنشأة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة = مرة

نسبة التغطية الشاملة [17]:

هذه النسبة الغاية منها لمعرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيتها (فوائد وأقساط) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحتسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون.

نسبة التغطية الشاملة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب * 100 / الفوائد المدفوعة +

(أقساط القروض المدفوعة) = %

المجموعة الثالثة: نسب النشاط أو معدلات الدوران [18] Ratios Activity:

نستفيد من هذه النسب والمعدلات في معرفة مدى كفاءة المنشأة في إدارة أصولها واستغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات. تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث أننا نستطيع الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية، لذا في أغلب الأحيان تُنسب الربحية إلى جهود الإدارة نتيجة ما تتحمله من مسؤولية في اتخاذ القرارات سيما القرارات المصيرية كقرارات الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ومن معدلات الدوران الآتي:

معدل دوران رأس المال العامل [19]:

هناك نوعان من رأس المال هما إجمالي رأس المال والذي هو مقدار الموجودات المتداولة والنوع الثاني هو صافي رأس المال والذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه أي المرات التي يدورها خلال السنة المالية وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح حيث أن الدورة المالية تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء ومن ثم تباع السلعة ويستلم قيمتها على شكل نقد، فهذه العملية عملية تحول النقد إلى سلعة والسلعة إلى نقد تمثل الدورة المالية ولاشك أن المنشأة تشتري وتبيع من أجل تحقيق الربح، فإن المنشأة تشتري بثمن وتبيع بأعلى من ثمن الشراء في أغلب الأحيان، وهذا الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع هو إجمالي الربح بصورة مبسطة وكل هذا يعني أن عملية الدوران تحقق أرباحاً، لذا كلما زادت عملية الدوران زادت الأرباح لهذا نقيس معدل الدوران من أجل معرفة مدى ربحية المشروع.

وبطبيعة الحال يمكن استخدام معدلات الدوران كأحد أساليب وطرق الرقابة التي تساعد الإدارة في الكشف عن مدى حركة ونشاط كل قسم أو كل إدارة فرعية من إدارات المشروع، وبالتالي نستطيع تحديد أي الفروع أو الأقسام كان جيداً أم لا، فإذا ما كان هناك تلوؤ في أحد الأقسام يمكن دراسة الأسباب ومن ثم معالجة هذا التلوؤ أو الانحراف.

معدل دوران رأس المال العامل = (صافي المبيعات ÷ متوسط رأس المال العامل) = مرة

حيث أن:

متوسط رأس المال العامل = (الأصول المتداولة في أول المدة + الأصول المتداولة في آخر المدة) ÷ 2

ويمكن احتساب معدل الدوران باليوم = (360 ÷ معدل دوران رأس المال العامل) = يوم

معدل دوران المدينين [20]:

وهذا المعدل يقيس دوران المدينين وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المنشأة مع الغير أي عندما تباع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالباً ما تضع هذه المنشآت شروطاً لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي إن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفوءة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المنشأة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائياً لأن ذلك سيضع المنشأة في عسر مالي. لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل وإدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب.

معدل دوران المدينين = (صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط رصيد المدينين) = مرة

حيث أن:

متوسط رصيد المدينين = (المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة) ÷ 2

وهناك نسبة أخرى والتي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع هي [21]:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = (360 \div \text{معدل دوران المدينين}) = \text{مرة}$$

معدل دوران المخزون السلعي [22]:

وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح أكبر.

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط رصيد المخزون}) = \text{مرة}$$

$$\text{حيث أن: متوسط رصيد المخزون} = (\text{رصيد أول مدة} + \text{رصيد آخر مدة}) \div 2$$

$$\text{معدل دوران المخزون باليوم} = (360 \div \text{معدل دوران المخزون}) = \text{يوم}$$

معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة) [23]:

وهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها. حيث كلما كان المعدل مرتفعاً كلما كان أداء المنشأة لالتزاماتها أفضل، وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون.

$$\text{معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة)} = [\text{المشتريات الصافية} \div (\text{الدائنين} + \text{أ.د.})] = \text{مرة}$$

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة باليوم} = (360 \div \text{معدل دوران الذمم الدائنة}) = \text{يوم}$$

معدل دوران الأصول [24]:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = (\text{صافي المبيعات} \div \text{الأصول المتداولة}) = \text{مرة}$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = (\text{صافي المبيعات} \div \text{الأصول الثابتة}) = \text{مرة}$$

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = (\text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول}) = \text{مرة}$$

نستفيد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، وكما هو واضح من المعدلات أعلاه نستطيع استخراج معدل دوران الأصول المتداولة والثابتة وإجمالي الأصول من أجل تحديد الدوران لكل فقرة من فقرات الأصول وبالتالي نستطيع تشخيص أي فقرة يكون دورانها أقل وأي فقرة هي أفضل من أجل تحديد الخلل إذا ما كان هناك خلل ومن ثم تصحيح هذا الخلل.

المجموعة الرابعة: نسب الربحية [25] Ratios Profitability:

تتناول هذه النسب ربحية المنشأة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الراسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً، أي هل أن المشروع يطور من أدائه أم لا. ومن هذه النسب الآتي:

العائد على المبيعات [26]:

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة.

$$\text{العائد على المبيعات} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{صافي المبيعات} = \%$$

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمنشأة، وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

العائد على إجمالي الأصول [27]:

يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة.

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{متوسط إجمالي الأصول} = \%$$

العائد على حقوق الملكية [28]:

نستفيد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمنشأة وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح، حيث أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية والمتمثل براس مال الأسهم العادية والاحتياطيات والأرباح المبقاة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة، دلّ ذلك على حالة ايجابية وجيدة لأداء الشركة والعكس صحيح أيضا، وبالتالي على إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = [(\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}) * 100] / \text{متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية} = \%$$

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = (\text{حقوق الملكية من راس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقاة أول المدة} + \text{حقوق الملكية من راس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقاة آخر المدة}) / 2$$

نسبة مجمل ربح العمليات [29]:

وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = (\text{مجمل ربح العمليات} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

ويمكن صياغة هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = [(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) \div \text{صافي المبيعات}] \times 100$$

هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) [30]:

$$\text{هامش ربح التشغيل} = (\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لان الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من اجل معرفة اتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد اجراءات الرقابة وتقويم

هامش الربح قبل وبعد الضرائب [31]:

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

ويمكن إضافة مؤشرين آخرين هما:

ربحية السهم الواحد = (الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم العادية)

توزيعات الأرباح للسهم الواحد = (توزيعات الأرباح المدفوعة ÷ عدد الأسهم العادية).

التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء

والكشف عن الانحرافات

إعداد

علي خلف عبد ا

إشراف